المحاضرة الخامسة:

الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية

بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية لم تتمكن فرنسا من الصمود أمام الجيوش الألمانية إلا أيام قليلة وسرعان ما استسلمت حكومة فيشي لمعظم مطالب الألمان. أما في الجزائر فقد احتفظت فرنسا بقوانينها الزجرية وحالة الطوارئ. أمام هذه الوضعية الجديدة وقف الجزائريون موقفين؛ فمنهم من رحب بانتصار الألمان على الفرنسيين معتقدا أنهم سيساعدونهم في إخراج فرنسا من الجزائر، وبالتالي استعادة استقلالهم. أما القسم الآخر فقد أيد فرنسا في هذه "الشدة" ودافع عنها في جبهات القتال، أو بطرق أخرى معتقدا أنها ستعترف بمجهوداته وتكافئه في النهاية.

أما عن الحياة السياسية الوطنية فقد عرفت ركودا عند اندلاع الحرب. فقد تعرضت الأحزاب السياسية المعارضة للاضطهاد. فقادة حزب الشعب كان أغلبهم في السجون، كما صدر قرار بحل الحزب في سبتمبر 1939. وعرف الحزب الشيوعي نفس المصير بعد إمضاء المعاهدة الألمانية–الروسية. أما عن جمعية العلماء ، فعلى الرغم من عدم حلها إلاَ أنها رفضت تأييد فرنسا عند اندلاع الحرب. ونظرا للظروف الجديدة ووفاة الشيخ أبن باديس في أفريل 1940 وصدور بعض القوانين التي تحد من تنقل الأشخاص ومن حرية التعبير والصحافة فقد جُمد نشاطها تقريبا.

أما النواب والنخبة والشخصيات الدينية المقربة من الإدارة فقد أيدوا فرنسا وطالبوا من مواطنيهم مساعدتها في ظروفها الصعبة.

وقد حاول بعض المسؤولين الفرنسيين في بداية الحرب اقناع بعض مسؤولي الحركة الوطنية بتأييد فرنسا مقابل الاستجابة لبعض مطالبهم. ولذلك أجرت اتصالات مع مصالي الحاج في نوفمبر 1940ومارس 1941 وأمام رفضه قُدم للمحاكمة العسكرية، ثم وضع تحت الإقامة الجبرية بقصر الشلالة إلى أن نُفي بعد ذلك إلى البرازفيل (30 أفريل 1945). ومع ذلك فإن حزب الشعب بقي ينشط في السرية. أما فرحات عباس، وأمام فراغ الساحة السياسية خلال هذه الفترة فقد أراد تذكير المسؤولين الفرنسيين بوضعية الجزائريين. ولذلك بعث في 10 أفريل 1941 بتقرير إلى المارشال بيتان Pétain[1] (1856-1951) ينتقد فيه تهميش ستة ملايين من الجزائريين ويذُكر بمجموعة من المطالب تخص الإصلاح الزراعي والإداري وتطوير التعليم....

والواقع أن الحركة السياسية الجزائرية لم تستعد قليلا من الحرية إلا بعد نزول الحلفاء بشمال إفريقيا في 08 نوفمبر 1942. فالقضاء على سلطة حكومة فيشي والتنافس ما بين القادة الفرنسيين؛ خاصة بين الجنرالين ديغول وجيرو، على السلطة، والحرية النسبية التي كان يتمتع بها الجزائريون خلال هذه الفترة قد دفعتهم إلى التعبير

---

[1] شخصية عسكري وسياسية فرنسية، شارك في الحرب العالمية الأولى، تولى بعد ذلك وزارة الحربية، وفي جوان 1940 عين رئيسا للحكومة وأمضى على الهدنة مع ألمانيا وإيطاليا. حكم عليه بالإعدام سنة 1945 لتعاونه مع الألمان، ثم خفف الحكم إلى السجن مدى الحياة.

عن وجودهم وعن مطالبهم، وأدى ذلك إلى نوع من التقارب ما بين الوطنيين الجزائريين من أجل القيام بعمل مشترك.

قبل ذلك كان فرحات عباس، مع مجموعة من الشخصيات السياسية، قد بعثوا في ديسمبر 1942 برسالة إلى السلطات الممثلة في ذلك الوقت في الجزائر، وهي الولايات المتحدة، انجلترا وفرنسا، عبروا فيها عن استعدادهم للمساهمة في المجهود الحربي مقابل أن يتمتعوا بالإرادة الذاتية ونوع من الحرية. غير أن هذه الرسالة لم تستقبل بارتياح من قبل المسؤولين الفرنسيين، وعلى رأسهم الجنرال جيرو. وفي محاولة أخرى أجتمع فرحات عباس ببعض ممثلي العلماء وحزب الشعب وبعض النواب، وتم الاتفاق على تحرير بيان يوجه للسلطات الفرنسية وللحلفاء. ونتج عن ذلك صدور **بيان الشعب الجزائري** في 10 فيفري 1943.

لقد أدان البيان الاستعمار الفرنسي وطالب بإلغائه، كما طالب بحق الشعوب في تقرير مصيرها ومنح الجزائر دستورا خاصا يضمن على الخصوص:

-الحرية والمساواة الكاملة لجميع السكان دون تمييز ديني أو عرقي،

-القضاء على الملكية الإقطاعية وإدخال إصلاح زراعي لفائدة الفلاحين،

-الاعتراف باللَغة العربية كلغة رسمية مثلها مثل اللَغة الفرنسية،

-حرية الصحافة وحرية تأسيس الجمعيات،

-التعليم الإجباري والمجاني بالنسبة للأطفال من الجنسين،

-الحرية الدينية لجميع السكان وتطبيق مبدا فصل الدين عن الدولة بالنسبة لجميع الأديان.

-كما طالب البيان في الميدان السياسي بإشراك المسلمين الجزائريين فعليا في حكم بلادهم.

سلم البيان للحاكم العام مارسيل بيروتون يوم 31 مارس، وأعتبره هذا الأخير صالح بأن يكون قاعدة للإصلاحات. كما سلم إلى ممثلي الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفياتي وإلى الجنرال ديغول بلندن وإلى الحكومة المصرية. وبعد تسلمه البيان طلب بيروتون من الموقعين عليه تقديم اقتراحات ملموسة وقابلة للتطبيق الفوري، وفعلا تم إعداد ملحق البيان وسلم في 10 جوان للجنرالين جوان وكاترو. وهذا الملحق يطالب بالاعتراف بالأمة وبالجنسية وبالمواطنة الجزائرية، وبتشكيل حكومة جزائرية مكونة من وزراء جزائريين وفرنسيين. وبعد الموافقة المبدئية على البيان والملحق بدأ الموقف الفرنسي يتجه بعد ذلك نحو الرفض. وكرد على ذلك رفض نواب اللَجان المالية المشاركة في أعمال هذه اللجان مما أدى إلى توقيف السايح عبدالقادر، رئيس اللَجنة العربية، وفرحات عباس الذي أتهم بالتحريض على ذلك. كما هُدد باقي أعضاء هذه اللجان وأجبروا على التخلي عن مساندتهم للبيان. وتجسد هذا التراجع أكثر بإصدار ما يعرف بمرسوم 07 مارس 1944، الذي رجع إلى سياسة الإصلاحات القديمة. فقد شكلت لجنة مختلطة لدراسة الاصلاحات الواجب إدخالها، ونتج عنها المرسوم الأخير الذي نص على يلي:

توسيع القائمة الانتخابية للجزائريين المسلمين غير المواطنين، توسيع حق المواطنة الفرنسية، مع الاحتفاظ بقانون الأحوال الشخصية، إلى 50 أو 60 ألف....

وقد رفضت الحركة الوطنية بكافة تشكيلاتها، ما عدى الحزب الشيوعي، هذه الاصلاحات واعتبرتها غير ديمقراطية وتعمل على إبقاء الجزائر تحت السيادة الفرنسية. ومن أجل ذلك بدأت تحركات فرحات عباس من جديد في اتجاه العلماء وحزب الشعب. ونتج عن كل ذلك تشكيل حركة وطنية موحدة للدفاع عن البيان والرد على المسؤولين الفرنسيين وهي **حركة أحباب البيان والحرية** في 14 مارس 1944 بمدينة سطيف. وهذه الأخيرة هي حركة سياسية واسعة لها برنامج واحد هو بيان الشعب الجزائري. وقد عرفت نجاحا كبيرا لم تعرفه الأحزاب السياسية من قبله، حتى وصل عدد منخرطيها في ظرف قصير إلى حوالي نصف مليون. وقد ساهمت جريدة المساواة (Egalité)، التي ظهرت في 15 سبتمبر 1944، في توسع وانتشار هذه الحركة.

وفي الحقيقة أن صدور البيان وتأسيس أحباب البيان والحرية قد شكل منعطفا حاسما في تطور الحركة الوطنية، وإذا كانت الإدارة الاستعمارية قد فشلت في احداث الشقاق داخل هذه الحركة فإنها وجدت فرصتها في ذلك أثناء المظاهرات التي نظمت يوم 08 ماي 1945، بمناسبة توقيف الحرب وإعلان الهدنة ما بين الحلفاء ودول المحور.

المحاضرة السادسة:

مجازر 08 ماي 1945

تميزت الأيام التي سبقت مظاهرات 08 ماي 1945 بالغليان وازدياد التوتر ما بين الجزائريين المسلمين والفرنسيين، كما اتصفت بتزايد المد الوطني نتيجة الدعاية الواسعة التي قام بها أحباب البيان والحرية، وبتشدد وازدياد نفوذ مناضلي حزب الشعب الجزائري. أمام هذا الوضع حاول فرحات عباس توجيه نداءات لتهدئة الوضع والحفاظ على وحدة حركة أحباب البيان. في هذه الظروف نظمت عدة مظاهرات بمناسبة الاحتفال بأول عيد للشغل، وهذا في أغلب المدن الجزائرية. وقد قتل خلال هذا اليوم العديد من الجزائريين على أيدي الشرطة الفرنسية لا لسبب إلآ لأنهم طالبوا باستقلال الجزائر وبإطلاق سراح مصالي الحاج. أسبوع بعد ذلك، اي في 08 ماي، خرج الآلاف من المتظاهرين الجزائريين بمناسبة انتصار الحلفاء على دول المحور للتعبير عن مشاعرهم الوطنية وعن فرحتهم بانتهاء الحرب التي عانوا منها كثيرا.

وقد جرت المظاهرات في أغلب المدن الجزائرية: البليدة –سيدي بلعباس – جيجل – عنابة – سطيف – قالمة... وفي هاتين المدينتين الأخيرتين تحولت المظاهرات إلى شبه انتفاضة ضد الأوربيين الذين ردوا بقوة متسببين في مقتل الآلاف من الجزائريين. في هذا اليوم الذي صادف يوم ثلاثاء، وهو يوم السوق الأسبوعي لمدينة سطيف وما جاورها، خرج ما يقارب 10 آلاف متظاهرا من الجزائريين إلى

شوارع المدينة معبرين عن مشاعرهم الوطنية وحاملين العلم الجزائري، وهو الأمر الذي أغضب قوات الشرطة الفرنسية التي حاولت نزعه من أيدي حامله وأمام رفضه أطلقت عليه النار متسببة في سقوط أول شهيد وهو بوزيد سعال. ولم تقتصر هذه الحوادث على مدينة سطيف فقط بل امتدت بعد ذلك إلى الشمال والشمال الشرقي منه لتمس كل من عين الكبيرة خراطة، بني عزيز....كما أنه على بعد 200كلم من مدينة سطيف عرفت مدينة قالمة ونواحيها انتفاضة مماثلة، أدت إلى قمع وحشي قلما شهده تاريخ البشرية.

لقد تعددت الآراء واختلفت حول 08 ماي، وكثرت الاصطلاحات في تسمية ما حدث خلال تلك الأيام ما بين ثورة، انتفاضة، حوادث، مجازر....الخ. كما اختلفت الآراء حول الأسباب والدوافع التي أدت إلى بداية وقوع هذه الأحداث ما بين الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولحد الآن لم تعترف فرنسا بمسؤوليتها عن ما حدث. أما عن ضحايا هذه المجازر فالاختلاف في التقدير شاسع جدا بين ما قدمته الإدارة الاستعمارية والفرنسيين بصفة عامة وبين الأرقام التي قدمتها الحركة الوطنية باختلاف تياراتها، ثم جبهة التحرير الوطني بعد ذلك، وأخيرا الأرقام المقدمة من قبل الجهات الرسمية الجزائرية. أمام كل هذه التساؤلات كنا ننتظر من اللَجنة، التي شكلت للتحقيق في هذه الحوادث، والتي أخذت اسم توبير Tubert، الإجابة على بعض الأسئلة منها على الأقل. غير أن هذه اللَجنة التي أعدت تقريرا سمي بتقرير توبير Rapport Tubert، باسم رئيسها لم تزح

الغموض الذي ما زال يكتنف هذه المجازر[2]. كما أنها لم تكمل مهمتها ولم تحقق في المنطقة إلا لساعات قليلة فقط. بالإضافة إلى ذلك فقد جاء تقريرها منحازا وغير موضوعي، سواء في ما يتعلق بالأسباب البعيدة والقريبة لهذه الأحداث أو المسؤولين عنها أو عن عدد الضحايا. بالرغم من بعض الدراسات التي كتبت حول هذه الحوادث إلا أن أسئلة عديدة ما زالت مطروحة ولم تجد لها إجابة مقنعة. وقد صدرت بشأنها تفسيرات عديدة ومتعارضة مع بعضها البعض أحيانا، وهذا حسب غرض وتوجه كل واحد. فقد فسرها الأوساط الاستعمارية على أنها "مؤامرة وطنية انفصالية" كان لهدف منها القيام بانتفاضة شاملة لإخراج الفرنسيين أو" رميهم إلى البحر" كما كانوا يرددون من حين لآخر. وغرضهم من هذه الاتهامات هو التأثير على الإدارة الاستعمارية والحكومة الفرنسية ودفعهما إلى ضرب الحركة الوطنية وعدم القيام بأي إصلاح. ووصف البعض الآخر هذه الحوادث على أنها "ثورة مجاعة"، أي أن الجوع هو الذي دفع بالجزائريين إلى التمرد. وغرضهم من هذا هو نفي الطابع السياسي عن هذه الحوادث. أما زعماء الحركة الوطنية فقد وصفوها على أنها "مؤامرة استعمارية" دبرت من طرف أوساط الكولون وبعض أصحاب النفوذ والمال.

---

[2] للمزيد حول الموضوع ينظر دراستنا: "حوادث 08 ماي من خلال بعض الوثائق الرسمية الفرنسية" **مجلة الثقافة**، العدد 113، 1996، ص ص 99-114. وقد ظهرت منذ ذلك الوقت دراسات في فرنسا تبين أن ما حدث في 08 ماي 1945 مجازر حقيقية، ينظر: Jean Louis Planche,**Sétif 1945**, **Histoire d'un massacre annoncé**, Chihab Ed. Alger, 2006.

Marcel Reggui, **Les massacres de Guelma**, **Algérie**, **mai 1945**, Ed. La Découverte, Paris, 2006.

والغرض منها إثارة الشعب الجزائري حتى يسهل عليهم قمعه والقضاء على الحركة الوطنية .

وطرحت أسئلة أخرى حول وقوع هذه الحوادث في الثامن ماي بالضبط، أي بعد الإعلان على توقيع معاهدة الهدنة ما بين دول الحلفاء والمحور. ثم عن سبب وقوعها في منطقة معينة دون حدوثها في مناطق أخرى؟ أسئلة كثيرة طرحت ومازالت تطرح حول هذه الحوادث ولم تجد لها إجابة كافية ومقنعة لحد الآن. فهل سيتم في المستقبل الفصل في مختلف هذه الفرضيات التي قدمت والأسئلة التي طرحت، والكشف عن الغموض الذي ما زال يخيم على هذه الحوادث، خاصة بعد أن يتم فتح دور الأرشيف التي مازالت موصدة في وجه الباحثين عن حقيقة 08 ماي؟

لقد اختلفت الآراء وتعددت الإحصاءات حول عدد ضحايا هذه الحوادث، وظهر ذلك حتى في عدد القتلى الأوربيين. ففي حين يحدد تقرير توبير عدد هؤلاء بـ 103 قتيل، فإن وزير الداخلية يحدد عددهم بـ 88 ضحية فقط. أما الاختلاف الكبير فهو يخص عدد الضحايا الجزائريين، فقد ذكرت جريدة المجاهد (05 ماي 1958) عدد 45 ألف ضحية، في حين ذكرت جريدة العلماء البصائر عدد 80 ألف. أما السلطات الفرنسية فهي تريد أن تغطي عمليات القمع التي قامت بها كل من قوات الشرطة والدرك والكولون والجيش الفرنسي ضد السكان العزل في سطيف، قالمة وخراطة، وفي الأرياف المجاورة لهم. فتقرير توبير لم يتطرق بتاتا إلى القمع وما نتج عنه واكتفى بإعطاء عدد القتلى الفرنسيين

والشيء المعروف هو أن القمع خلال هذه الأيام كان دون رحمة. فحسب مبعوث جريدة لموند (Le Monde) ا. صابليه (E. Sablier) الذي كان حاضرا آنذاك بالمنطقة التي عرفت الحوادث، أن الفرنسيين قاموا بإعدامات بالجملة ضد الجزائريين، دون تمييز بين البريء والمذنب. كما دمرت مشاتي بأكملها وأُفرغت الأكواخ من سكانها ومن أثاثها المتواضع.

المحاضرة السابعة:

إعادة بناء الحركة الوطنية 1946-1950

بعد مجازر 08 ماي 1945 عرفت الحركة الوطنية نوعا من الركود نتيجة الضغط والاضطهاد الذي مارسته الإدارة الاستعمارية. ولم تتمكن من التعبير عن وجودها والرجوع إلى النشاط السياسي إلا بعد سنة 1946. وكان من نتائج 08 ماي أيضا وقوع تصدع داخل الحركة الوطنية، وذلك بظهور حزبين جديدين على الساحة السياسية هما الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري برئاسة فرحات عباس وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية بزعامة مصالي الحاج. تأسس الحزب الأول في شهر أفريل 1946، ومن خلال برنامج الحزب حاول فرحات عباس التوفيق ما بين الجزائريين والفرنسيين في إطار دولة جزائرية مرتبطة بفرنسا بنظام فيدرالي. وقد استطاع نواب هذا الحزب التسعة الذين انتخبوا في الجمعية الوطنية التأسيسية الدفاع عن أطروحتهم وأصبحوا بذلك الناطقين الرسميين باسم الوطنية الجزائرية، فقد اقترحوا أمام هذه الهيئة، التي كان أغلب أعضائها الفرنسيين معارضين لهم، فكرة النظام

الفيدرالي المتمثل في تأسيس جمهورية جزائرية لها استقلالها الذاتي وحكومتها وألوانها الوطنية، وإيجاد مواطنة جزائرية وبرلمان منتخب عن طريق الاقتراع العام...إلاَ أن المجلس التأسيسي الفرنسي لم يأخذ هذه الاقتراحات بعين الاعتبار، وبقي المسؤولون الفرنسيون والرأي العام الفرنسي بصفة عامة ينظرون إلى الجزائر النظرة التقليدية القديمة على أساس أنها تشكل ثلاث ولايات تابعة لفرنسا. أما الحزب الشيوعي الجزائري الذي هاجم الحركة الوطنية أثناء مجازر 08 ماي وأنهزم في انتخابات جوان 1946، فقد حاول مراجعة مواقفه وبدأ يتقرب من الوطنيين، وذلك باقتراحه إنشاء جبهة وطنية ديمقراطية. وكان برنامج هذا الحزب أقرب إلى برنامج الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والمتمثل في النظام الفيدرالي.

أما حزب الشعب المنحل رسميا فقد حاول بعد نجاح الاتحاد الديمقراطي في الانتخابات السابقة أن يجرب هو الآخر فكرة المشاركة في الحياة السياسية عن طريق الانتخابات، وذلك للدفاع عن مطالبه علانية في باريس. فبعد رجوع مصالي الحاج من منفاه بالبرازفيل في 13 أكتوبر 1946 اغتنم فرصة الانتخابات التشريعية التي كانت مقررة في 10 نوفمبر وفكر المشاركة فيها. ولذلك اجتمعت اللَجنة المركزية للحزب للنظر في المشاركة من عدمها. وإذا كان مصالي قد تمكن من فرض رأيه ودخل هذه الانتخابات تحت تسمية حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، فإن ذلك قد أدى إلى بروز نخبة من الشباب التي كانت تعارض العمل السياسي وتتبنى العمل الثوري. وللتوفيق ما بين التيارين داخل حزب الشعب الجزائري عقد مؤتمر استثنائي يوم 15 فيفري 1947 وتمت فيه المحافظة على التنظيم السياسي **حركة**

الانتصار للحريات الديمقراطية مقابل السماح لدعاة العمل الثوري بإنشاء تنظيم مسلح أطلق عليه **المنظمة الخاصة** Organisation spéciale

المنظمة الخاصة ونشاطها

لقد أعطت هذه السياسة الاستعمارية غير العادلة اتجاه الجزائريين لدعاة العمل الثوري المبررات الكافية لنبذ العمل السياسي غير المجدي. ولذلك بدأت المنظمة الخاصة في تجنيد المناضلين حتى تمكنت في وقت قصير من تكوين أكثر من ألف مناضل من الشبان المؤمنين بالعمل الثوري. وأول من ترأس هذه المنظمة محمد بلوزداد، وبقيت تعمل في السرية إلى غاية اكتشافها في بداية 1950 من طرف الشرطة الفرنسية، بعد أن لجأ إلى هذه الأخيرة أحد المناضلين في المنظمة الخاصة. وبذلك تعرض مناضلوها للتعذيب والسجن ، ومنهم من هرب إلى الخارج أو احتمى بالغابات والجبال في انتظار اليوم الموعود، الذي كان ليلة أول نوفمبر من سنة 1954.

-قانون 20 سبتمبر وموقف الحركة الوطنية منه

في 20 سبتمبر 1947 صادقت الجمعية الفرنسية على ما يسمى **قانون الجزائر** والمعروف أيضا بالقانون الأساسي للجزائر. وقد جاء هذا الأخير ليحدد العلاقة ما بين الجزائر وفرنسا. فقد أكد على ربط الأولى بالثانية ، حتى وإن اقر استقلالية الجزائر من حيث الميزانية وإنشاء مجلس جزائري واستقلالية الدين

الإسلامي عن الحكومة وترسيم اللَغة العربية. ومقابل ذلك فقد سوى في التمثيل النيابي ما بين الأقلية الأوربية (800ألف نسمة) والأغلبية المسلمة (08 ملايين نسمة) الساحقة. ذلك أن المجلس الجزائري الذي تقرر تأسيسه يمثل هذه الأقلية ب 60 نائبا والأغلبية ب 60 نائبا أيضا. ومهما يكن فإن بنود وقرارات هذا القانون بقيت حبرا على ورق. ذلك أنها بقيت تنتظر تشكيل المجلس الجزائري للبت فيها. وحتى بعد تشكيل هذا الأخير بقيت العديد من القضايا عالقة ولم تجد حلولا لها حتى حل المجلس سنة 1956. ومهما يكن فإن الحركة الوطنية بجميع تشكيلاتها (حركة الانتصار – الاتحاد الديمقراطي – العلماء) قد عارضت هذا القانون الذي لم يأخذ بمقترحاتها وبمطالبها.

المحاضرة الثامنة

أزمة الحركة الوطنية واندلاع الكفاح المسلح

تعتبر محطة أول نوفمبر 1954، تاريخ اندلاع الكفاح المسلح، أهم المحطات في مسار الثورة التحريرية، بل في تاريخ الجزائر المعاصر ككل، وهي تجربة جديدة في حياة الشعب الجزائري خلال القرن العشرين. وقد جاء العمل المسلح ليخرج الحركة الوطنية من المأزق الذي وصلت إليه، بعد اكثر من نصف قرن من النضال السياسي والمطالبة بالحقوق، دون أن تحقق مبتغاها.

والحقيقة أنه إذا ما جئنا للبحث عن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تفجير العمل العسكري المسلح فإن التواجد الاستعماري، في حد ذاته، يعتبر هو السبب الأول في ذلك. إلا أن هناك أسباب أخرى عجلت باندلاع الثورة في الفاتح من نوفمبر. ومن الأسباب الرئيسية في ذلك يبدو أن القمع الذي صاحب حوادث 08 ماي 1945 والمجازر التي وقعت خلال أيام شهر ماي كانت كافية لإقناع المتحمسين للعمل الثوري بأن الحل لما كان يسمى آنذاك ب"المشكل الجزائري"، والحصول على الاستقلال لن يأتي عن طريق العمل السياسي، الذي وصل إلى طريق مسدود، وإنما تؤخذ الحرية بقوة السلاح.

ومهما يكن فقد بينت الدراسات الأولى حول الموضوع العلاقة المباشرة ما بين ما حدث في 08 ماي 45 والثورة التحريرية، ومن أهمها الدراسة الأولى التي أشرف عليها الفيلسوف روبير أرون بعنوان **جذور حرب الجزائر Les**

origines de la guerre d'Algérie (1962)، والتي ركز فيها كثيرا على مجازر ماي 45 معتبرا إياها السبب المباشر الذي قاد إلى نوفمبر 54.

وفي دراسات لا حقة خصصت للعلاقة ما بين 08 ماي وثورة التحرير، يستشف مباشرة من عناوينها العلاقة الوطيدة ما بين 08 ماي 45 وأول نوفمبر 54. ففي دراسة بعنوان جذور حرب الجزائر-Annie Rey Goldzeiguer, **Aux origines de la guerre d'Algérie 1940–1945** تؤكد المؤرخة أن 07 سنوات من الحرب التي خضع لها الشعب الجزائري من أجل الحصول على استقلاله ترجع في أصولها إلى أحداث 08 ماي 45.

ويؤكد محمد حربي أيضا في مختلف كتاباته العلاقة ما بين أحداث 08 ماي وأول نوفمبر. ففي كتاب: **1954– الحرب تبدأ في الجزائر La 1954: guerre commence en Algérie** (1984) يذكر أن أحداث 08 ماي 45 قد ذكَرت بصدمة الاحتلال وأعلنت عن نوفمبر 1954. وفي دراسة لاحقة بعنوان **La guerre d'Algérie a bel et bien commencé à Sétif le 8 mai 1945** (2005) يؤكد، بعد ربطه نوفمبر 1954 بمختلف الانتفاضات، أن حرب الجزائر قد بدأت فعلا بسطيف في 08 ماي 45.

من خلال ما سبق نستشف أن أحداث 08 ماي 45 كانت هي المنعرج الحاسم لثورة نوفمبر 54.

ومن المعروف أيضا أن العديد من قادة الثورة كانوا قد جندوا للمشاركة في الحرب العالمية الثانية، وبرجوعهم إلى الجزائر وجدوا مواطنيهم في حالة مزرية، من سوء تغذية وأمراض وغير ذلك، وسمعوا خاصة بالقمع الجماعي الذي حدث في

ماي 45 والذي بلغ أقصاه. وقد تركت لنا بعض الشخصيات الثورية المعروفة انطباعاتها وردود فعلها عما حدث. وفي هذا الصدد يقول الصحفي والكاتب السويسري شارل هنري ففرود، أن بعض قادة الثورة، الذين التقاهم في بعض العواصم العربية والأوروبية، قد قصوا عليه أيام الرعب والمآسي التي وقعت ليلا ونهارا في شهر ماي، وأن مصير الجزائر قد ترسخ في الدماء والدموع التي سالت في تلك الأيام.

وهناك شهادات عديدة أخرى لقادة الثورة، كمحمد بوضياف، العضو المؤسس للجنة الثورية للوحدة والعمل ومنسق مجموعة 22، ثم العضو القيادي لجبهة التحرير الوطني، وحسين آيت أحمد، أحد رؤساء المنظمة الخاصة ومؤسسي جبهة التحرير الوطني، والذين أكدوا أن الانتقال إلى العمل المسلح أصبح من الأمور الممكنة بعد ما حدث في ماي 45. ويذهب في نفس الاتجاه أيضا كل من بن بلة ورابح بيطاط وغيرهم.

أما بن يوسف بن خدة فيبين من خلال عنوان كتابه **جذور أول نوفمبر**، أن هذا الأخير لم ينطلق من العدم، ويقول أن الحزن الذي ضرب الشعب الجزائري هو العجينة التي تخمرت لمدة عشر سنوات، وهو الذي غذى عند الذين نجوا من المأساة الغضب وحضر الطريق نحو أول نوفمبر 54.

وقد تميز النشاط السياسي للأحزاب الوطنية خلال الفترة الممتدة ما بين 1946 و1954 بظاهرة الانقسام والصراع وعدم الاتفاق على مطالب وأهداف مشتركة. هذا بالإضافة إلى أسباب أخرى تتمثل في تعسف السلطات الإدارية الفرنسية والظلم والقمع والتعسف ضد الجزائريين.

أما عن الأسباب المباشرة التي عجلت بتنفيذ فكرة تفجير الثورة والانتقال من العمل السياسي إلى العمل العسكري فيعود من جهة إلى انقسام حركة انتصار الحريات الديمقراطية على نفسها إلى مجموعتين؛ اللَجنة المركزية المعارضة لسياسة

مصالي الحاج والمؤيدين لهذا الأخير والذين سيعرفون باسم المصاليين، ومن جهة أخرى لإنشاء اللَجنة الثورية للوحدة والعمل Comite Révolutionnaire d'Unité et d'Action، وتبنيها للعمل المسلح. فعندما حدث الخلاف داخل صفوف هذه الحركة في بداية الخمسينات حاولت جماعة من الشبان الثوريين التوفيق ما بين وجهة نظر الطرفين المتصارعين؛ اللَجنة المركزية من جهة ومصالي الحاج وجماعته من جهة أخرى وعندما فشلوا في إيجاد حل للمعضلة قرروا الانفصال التام عن الطرفين والبحث عن حل للأزمة الوطنية التي عصفت بحركة الانتصار، وبعد مشاورات توصلوا إلى فكرة تأسيس اللَجنة الثورية للوحدة والعمل، خلفا للمنظمة الخاصة، والإسراع في أقرب وقت للإعلان عن الكفاح المسلح. وقد تم تأسيس هذه المنظمة في أواخر شهر مارس 1954، وأعقبها بعد ذلك اجتماع مجموعة 22، نهاية جويلية 1954، والتي اتخذت القرار بإعلان الكفاح المسلح، تعيين قيادة لها مكونة من مراد ديدوش، العربي بن مهيدي، مصطفى بن بولعيد، محمد بوضياف ورابح بيطاط. كما تم تعيين رؤساء الولايات الخمس ونوابهم:

المنطقة الأولى: الأوراس –النمامشة مصطفى بن بوليعد– بشير شيحاني

المنطقة الثانية: الشمال القسنطيني – مراد ديدوش –يوسف زيغود

المنطقة الثالثة: بلاد القبائل: كريم بلقاسم – عمر أوعمران

المنطقة الرابعة: الجزائر الوسطى: رابح بيطاط – بوجمعة سويداني

المنطقة الخامسة: العربي بن مهيدي – بن عبد المالك رمضان أو عبد الحفيظ بوالصوف

وفي اجتماع 10 أكتوبر لقادة الثورة أتفقوا على أن تعلن الثورة باسم جبهة التحرير الوطني. كما حددوا الأسباب، الأهداف، الوسائل والشروط التي سيتضمنها بيان أول نوفمبر الذي سيوزع بعد الإعلان عن اندلا ع الكفاح المسلح، الذي حدد بليلة أول نوفمبر في الساعة الصفر. وفي اجتماع آخر عقد يوم 24 أكتوبر 1954

حضره رؤساء المناطق الخمس تمت مراجعة بيان أول نوفمبر والتأكيد على اليوم والسعة لبدأ العمل المسلح.

وبالفعل ففي هذا اليوم انطلقت العمليات العسكرية في مختلف المناطق؛ الأوراس–الشمال القسنطيني –بلاد القبائل– الناحية الوسطى منطقة وهران. وكانت العمليات بداية للثورة المسلحة التي دامت أكثر من سبع سنوات بعد ذلك. وتمثلت العمليات العسكرية خلال هذه الليلة في عزل العديد من المدن وذلك بقطع أعمدة الكهرباء والهاتف، وبالهجوم على العديد من الثكنات العسكرية ومراكز المعمرين الفرنسيين ومزارعهم. وقد حرص المشرفون على هذه العمليات على تجنب إلحاق الضرر بالمدنيين حتى لا يعطوا الفرصة للمستعمر للتشهير بهم. وبالموازاة مع العمل المسلح أصدرت جبهة التحرير الوطني نداء أول نوفمبر حددت فيه الأسباب التي دفعتها إلى إعلان الثورة. كما حددت في البيان شروط توقيف الحرب والمتمثلة في الاعتراف بالوطنية الجزائرية والدخول في مفاوضات تؤدي في النهاية إلى تحقيق الاستقلال.